

مرشح غرفة التجارة المستقل في حوار لـ «الأنباء» يطرح برنامجاً إصلاحياً لمعالجة الخلل الاقتصادي

# العتيبي: المواطن شريك في التنمية.. بعيداً عن «جيبه»

مصطفى صالح

رغم أن هذه هي تجربته الثانية في انتخابات غرفة تجارة وصناعة الكويت، إلا أن رجل الأعمال والاقتصادي بدر عبد المنعم العتيبي لديه أمل كبير في الفوز بهذه الانتخابات والحصول على نسبة عالية من الأصوات. وتأتي الثقة الكبيرة التي يتحدث من خلالها العتيبي من خلال النوع الكبير الذي تضمه الانتخابات التي ستجري خلال أيام. حيث يؤكد خلال اللقاء الذي أجرته معه «الأنباء» بمناسبة ترشحه لانتخابات غرفة تجارة وصناعة الكويت أن الانتخابات هذا العام فيها تجانس كبير رغم اختلاف التخصصات، حيث يعبر هذا التجانس عن تكامل كل مرشح مع الآخرين ليشكلوا في نهاية الأمر كتلة واحدة من الأعضاء تمتلك هدفاً واحداً وهو النهوض بالاقتصاد الوطني. ويشير العتيبي إلى أن ما دعاه إلى خوض هذه الانتخابات هو تديني بمستوى الأداء في تنفيذ المشروعات التنموية، وتجاهل القيادات لمعوقات التنفيذ وتوجيه تصريحات رنانة ومصطنعة تغاير الحقيقة للمواطن الكويتي، ويجب أن يكون المواطن شريكاً في التنمية والإصلاح ولكن بعيداً عن «جيبه».. وفيما يلي نص الحوار:

بالفوز في هذه الانتخابات، خاصة أنني أمثل شريحة كبيرة جداً من الشباب والاقتصاديين والأكاديميين أصحاب الخبرات والتجارب الناجحة.

كما أنني أعول كثيراً على دعم عدد كبير من المنتسبين من للغرفة، خاصة بعد أن تم مؤثرة من الاقتصاديين الذين يضعون مصلحة الكويت فوق كل اعتبار.

**مفاجآت مرتقبة**

وهل تتوقعون وجود مفاجآت في هذه الانتخابات؟  
 نعم هذا صحيح، فهذه انتخابات، وكما تعرف جميعاً فإن كل الاحتمالات واردة في الانتخابات، وأنا هنا لا أخشى شيئاً فعلياً في معالجة الأوضاع القطاعية الاقتصادية المختلفة مستمر سواء في حالة الفوز بالانتخابات أو غير ذلك.

الانتخابي وأجندتك الخاصة في هذه الانتخابات؟  
 ● طبعاً يجب أن يعرف الجميع أن برنامجي الانتخابي يقوم على الإصلاح والتنمية، حيث يركز هذا البرنامج على مصلحة الكويت بالمقام الأول ثم المواطن الذي يعتبر الشريك الوحيد في التنمية الاقتصادية خلال المرحلة الحالية.

ويقوم برنامجي الانتخابي على تفعيل دور الغرفة خاصة فيما يتعلق بأشراك المواطن في التنمية ومحاولة علاج المشاكل العالقة بعيداً عن القضايا السياسية، وذلك كله بهدف التعجيل في مسألة تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري كبير ولتعود الكويت كما كانت في السابق منارة لالتقاء التجارة العالمية من مختلف بقاع الأرض.

**فرص الفوز**

ما توقعاتكم بالنسبة لفرص فوزك كمتسابق؟  
 ● في الحقيقة إنني متفائل

مختلف القطاعات والمجالات، ولا شك في أن من أهم المشاكل التي تواجهنا حالياً بالكويت هي البيروقراطية وبطء اتخاذ القرار وتنفيذ المشاريع، لذلك لدي حلول سأعمل على تطبيقها في حال فوزي منها وضع ضوابط صريحة للمترشحين والمتكاسلين عن تنفيذ المشاريع وعمل جدول زمني لكل مشروع والإعلان عنه في جميع وسائل الإعلام حتى يكون المواطن شريكاً في عملية «الإصلاح والتنمية».

كذلك من بين المشاكل التي تعيشتها الكويت حالياً والتي تعتبر في نفس الوقت مشكلة عالمية، هي مشكلة ارتفاع الأسعار، لذا فإننا سنعمل على وضع ضوابط تتعلق بمنع احتكار الشركات لبعض الأصناف وتعديل بعض القوانين التي ستساعد في خفض الأسعار والحفاظ على استقرارها.

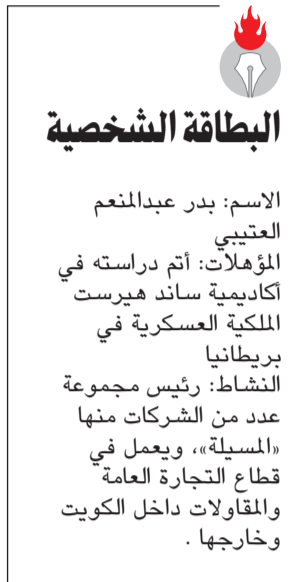
**البرنامج الانتخابي**

حدثنا عن محتوى برنامجك

أجد احدا يدعم الأفكار الجديدة والمتطورة والذكية التي باتت الآن سمة العصر، وأنا الآن لدي مجموعة من الأفكار والحلول إذا نفذت بالكويت فستؤدي إلى نقلة نوعية بها، وما زالت لدي الرغبة الجادة في التغيير والإصلاح والمشاركة كفريق واحد لتطوير الاقتصاد وإعادة الفرقة إلى الأساس الذي أنشئت من أجله ألا وهو النهوض بالاقتصاد الوطني والحفاظ على حقوق منتسبينا، هذا فضلاً عن وجود برنامج واضح واستراتيجية شفافة تسعى إلى تحقيقها.

**حلول سريعة**

تعلم أن هناك بعض المشاكل التي ما زالت بحاجة إلى حلول سريعة، يعاني منها الاقتصاد الوطني، هل مقمّم باستعراض الحلول المناسبة لها لتطبيقها في حال فوزكم في هذا الانتخابات؟  
 ● أتابع هذه المشاكل لحظة بلحظة كما لو كنت مسؤولاً بالفعل وذلك بحكم عملي في



بدر العتيبي

اليوم في وضع أفضل.  
**أفكار متطورة**  
 ولماذا فضلت أن تدخل هذه الانتخابات كمتسابق؟  
 ● أولاً يجب أن نعرف أن «يد الله مع الجماعة»، ولكن لم



بدر العتيبي

للنهوض باقتصاد الكويت، ونحن كدولة نقوم وترتكز على رؤوس الأموال الكبيرة والموارد المختلفة، فإنه يفترض بنا أن تكون لدينا غرفة تجارية رائدة ومميزة بين دول المنطقة التي تعلمت من خلالها لتصبح

هذه هي تجربتك الثانية فيما يتعلق بالمشاركة في انتخابات غرفة تجارة وصناعة الكويت، فما هو السبب وراء ترشحك في هذه الانتخابات؟

● في الحقيقة إن غرفة تجارة وصناعة الكويت تعتبر بمنزلة صرح مؤسسي كبير يضم تحت قبة كافة تجار ومصنعي وحرقي الكويت، وأنا كاقصادي اعتبر نفسي قادراً على أن أكون ضمن المنضمين تحت لواء هذا الصرح الكبير، وخلال السنوات الماضية بدأنا نعاني من وجود مشاكل حقيقية أصبحت تقف كعقبات كبيرة أمام ممارسة الأعمال الاقتصادية بالكويت وبخاصة في مجال المفاوضات، دون أن نجد نصيراً لهذا الأمر.

وعلى الرغم من أن الكويت تعتبر من أوائل الدول التي برزت فيها التجارة، كما أن لديها الأسس والمفاهيم التي قامت عليها مقومات التجارة، إلا أن هناك تراخياً وعدم إبداع حلول من خلال قرارات حاسمة

خلال دراسة لشركة إكسبر للاستشارات.. تنشرها «الأنباء»

## تعرف على عناصر خطة العمل.. قبل طلب التمويل من البنوك

إلى توفير كل المعلومات والبيانات المتعلقة بشريحة الزبائن المستهدفة، وأماكن تواجههم.  
 كما يجب دعم تلك التحليل بالتنبؤات المستقبلية لنمو السوق، والتي تعتبر من العلامات المهمة التي تحتلها مرحلة تمويل المشاريع، وايضاً يجب أن تحتوي الخطة على استراتيجيات العمل التي ستبناها المؤسسة في استقبال الشريحة المستهدفة من الزبائن.

كل الشهادات الأكاديمية والسجلات الاعتبارية لدى الأشخاص المؤسسين والإدارة التنفيذية.  
 وكذلك، فإن المؤسسات المالية عادة ما تود أن ترى الشغف الكامن لدى أصحاب المشروع وفريق العمل نحو تحقيق المشروع، بالإضافة إلى الرؤية التي يحملها هذا الفريق والأهداف الاستراتيجية لديها، وتعتبر أهمية وجود الإدارة التنفيذية الجيدة والفاعلة، من شأنها بث روح الطمأنينة والراحة في نفوس المستثمرين عند الإقدام على خطوة دعم المشروع.



نايف بستكي

وتكمن أهمية خطة العمل في أنها أداة إدارية يعتمد عليها في التأكد من سلامة تحقيق عناصر المشروع بشكل متكامل، وإضافة إلى ذلك فإن خطة العمل تعتبر من أهم المستندات التي يتوجب توافرها عند عرض المشروع على المؤسسات المالية أو المستثمرين وذلك لتمويل المشروع بشكل جيد. وفيما يلي سنستعرض أبرز العناصر التي لا بد أن تتوفر على خطة العمل عند عرضها على البنوك والمؤسسات التمويلية:

كما يجب أن تحتوي خطة العمل على أبرز المنافسين والحصة السوقية لكل منهما، وبالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق نظرية SWOT بالنسبة للمشاريع، هي إحدى العلامات الأخرى التي يبحث عنها المستثمر لدراسة مميزات وسلبيات العمل، والفرص المتاحة والهجمات المتوقع حدوثها على المشروع.

**التوقعات المالية**

يجب أن تتضمن الدراسة جانب رأس المال المطلوب توافره لإدارة وقيام المشروع، وفقاً للخطة الزمنية الموضوع، مع عمل هامش إضافي تحسباً لظروف الأعمال المتغيرة، والتي يمكن أن تقدر بـ 10٪، وبالإضافة لذلك فإن هذا الجزء من المشروع يجب أن يدعم بحجم المبيعات السنوية المتوقعة ومصاريف المشروع الخائفة والمتغيرة، وطريقة صرف الموارد المالية بشكل واضح.

كما أن المؤسسات المالية عادة ما تود أن ترى النتائج المتوقعة لتلك الخطط والأعمال على هيئة أرقام ومؤشرات حسابية يسهل قراءتها وفهمها، لذلك فإن balance sheet، Income statement and Cash flow عند تقديم خطة العمل، كما يمكن دعم خطة العمل بحركة الأموال للسنوات السابقة للمشروع turnover في حال توافرها.

تتضمن خطة العمل المقدمة للمستثمرين جميع المعلومات والبيانات المتعلقة باستخدام رأس المال واستثماره نحو تحقيق المنتجات أو الخدمات المقدمة، وتحويلها إلى حلول تساهم في حل المشاكل التي يعاني منها الزبائن في السوق المستهدف.

كما يجب التركيز في هذا الجزء من الخطة التجارية على الخواص والمميزات التي ينفرد بها المنتج عن مفلاته، بالإضافة التي سينتج عنها الزبائن بعد اقتنائهم لمثل تلك المنتجات، وايضاً يجب أن يتضمن هذا الجزء على عمليات الإنتاج، والطاقة الإستيعابية التي يتمتع بها المشروع، إلى جانب التأكيد على أهم الأدوات والمكانن الواجب توافرها. كما يبحث المستثمر عادة عن المنتجات التي يمكن تنميتها بشكل مستمر.

**تحليل السوق**

يجب أن يحتوي العرض التقديمي المقدم للمستثمرين على السوق المستهدف وحجمه الكلي، إذ إن كلما كان حجم السوق كبيراً كان ذلك عاملاً مساعداً في قبول عرض التمويل من قبل البنوك والمصارف المالية، بالإضافة

تنشر «الأنباء» دراسة خاصة أعدها الرئيس التنفيذي لشركة إكسبر للاستشارات الاستراتيجية نايف بستكي، حول أهمية الخطة التجارية بالنسبة للمستثمرين، وذلك من خلال توضيح أهم العناصر التي يجب توافرها في خطط الأعمال عند التقدم لتمويل المشروع، وتعتبر الخطة التجارية أو ما يطلق عليه Business Plan من العمليات الإدارية الحديثة المستخدمة في إدارة المشاريع والأعمال التجارية.

وتكمن أهمية خطة العمل في أنها أداة إدارية يعتمد عليها في التأكد من سلامة تحقيق عناصر المشروع بشكل متكامل، وإضافة إلى ذلك فإن خطة العمل تعتبر من أهم المستندات التي يتوجب توافرها عند عرض المشروع على المؤسسات المالية أو المستثمرين وذلك لتمويل المشروع بشكل جيد. وفيما يلي سنستعرض أبرز العناصر التي لا بد أن تتوفر على خطة العمل عند عرضها على البنوك والمؤسسات التمويلية:

**فكرة المشروع**

عادة ما يبحث المستثمرون والممولون، عن المشاريع الريادية ذات القيمة المضافة الكبيرة للسوق المستهدف، والتي تولد للفرزوات وتقلل من نسبة المخاطرة المحتمل حدوثها، وعليه فإن شركة إكسبر للاستشارات تنصح رواد الأعمال عند إنشاء الخطة التجارية على التركيز على جانب فكرة المشروع وإعطائها الحجم المناسب من النقاش والدعم من المستندات والدعوات اللازمة.

ويجب أن يتضمن هذا الجزء من المشروع كل الحلول والإضافات التي سيجققها المنتج أو الخدمة المقدمة لشريحة الزبائن المستهدفة، والتي سيتميز بها المشروع عن مفلاته من المنافسين

- البحث عن فكرة مشروع مميزة منذ البداية.. يولد الثروات ويقبل المخاطرة

- وجود إدارة تنفيذية جيدة وفاعلة يدعم نجاح المشروع

- ضرورة تطبيق نظرية SWOT لبحث سلبيات العمل والفرص المتاحة والهجمات المتوقع حدوثها على المشروع

المستشار الكويتي



د. عبدالله فهد العبد الجادر مستشار تنظيم وإدارة

### مسطرة البديل الإستراتيجي واحدة بجميع الجهات الحكومية

في الفترة الأخيرة مثل هيئة أسواق المال وهيئة مكافحة الفساد وهيئة النقل والمواصلات وغيرها، وكما أصبحت الحكومة تنافس القطاع الخاص بالرواتب والمزايا وهذا سبب تفضيل الكويتيين العمل بالقطاع الحكومي. ولتحقيق العدالة والمساواة بين رواتب موظفي الدولة وحل مشكلة الفروقات بينها والمطالبات المتكررة لزيادة الرواتب وتضخم الباب الأول للمرتبات وخاصة في ظل انخفاض أسعار النفط وترشيد الإنفاق يجب تفهم الجميع وتعاونهم من حكومة ومجلس أمة ونقابات وجهات حكومية وخاصة القطاع النفطي لتطبيق البديل الاستراتيجي لسياسة الرواتب الجديدة المبني على نظام عادل علمي وواقعي مطبق في أغلب دول العالم والهيئات الدولية، وهو توصيف وتقييم الوظائف الذي يأخذ في الاعتبار جميع عناصر الوظيفة من مهام ومستوى وأهمية ومؤهل وخبرة وبيئة عمل ووضعها في درجة مالية مناسبة، وتكون مسطرة واحدة لجميع الوظائف في الحكومة، ومثال على ذلك سيكون راتب المحاسب أو الباحث القانوني نفس الراتب بنفس الدرجة المالية في أي جهة حكومية طبقاً لجدول المرتبات الموحد ويتدرج في الراتب سنوياً حسب تقييم الكفاءة والإنتاجية.

بلغت تقديرات المرتبات وما في حكمها 10,38 مليارات دينار بمشروع ميزانية 2016/2017 والتي تدرج في الجاين الأول (المرتبات) والخامس (المصرفات المختلفة المدفوعات التحويلية) حيث شكلت 55٪ من إجمالي مصرفوات الميزانية. ويأتي هذا التضخم في باب الرواتب نتيجة لحسابات خاطئة عندما استجابت الحكومة لزيادات رواتب وعلاوات من نقابات وبعض الجهات الحكومية دون الأخذ في الاعتبار نتيجة موافقاتها السابقة على زيادة وخاصة بعد عام 2009 التي بدأ الباب الأول للمرتبات بالتدرج والتضخم أيام الوفرة في الميزانيات. ولذلك جاءت بعدها مطالبات جديدة من نقابات وجهات حكومية لمساواة رواتب الموظفين وخاصة التغطية بعني التشابهية في المهمل الدراسي وطبيعة العمل، وهنا بدأت الحكومة تستدرك نتيجة موافقاتها السابقة على زيادة الرواتب للبعض دون الآخر، وهو ما سبب فجوة بين رواتب الموظفين. كما أن أغلب المحاسبين للتوظيف من حديثي التخرج يرغبون في الجهات الحكومية التي تتميز برواتب عالية عن غيرها وخاصة الجهات الحكومية ذات الميزانيات المستقلة والتي زادت

**الشركة الكويتية للمسالخ ش.م.ك**  
**Kuwait Slaughter House Co. K.S.C**

**دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية**

يسر مجلس إدارة الشركة الكويتية للمسالخ ش.م.ك دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة والمزمع عقدها يوم الاثنين الموافق 2016/04/18 في تمام الساعة 11:30 صباحاً بمقر وزارة التجارة والصناعة - مجمع الوزارات - الدور الثالث ساحة (8)، وذلك للظفر في البتود المدرجة في جدول الأعمال .

**جدول أعمال الجمعية العامة العادية**

- 1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليه.
- 2 - سماع تقرير مراقبي الحسابات السادة / مكتب عدنان الهزيم وشركاه- محاسبون قانونيون ومكتب السادة / فاطمة سفر الرشود محاسبين قانونيين ومشاركون عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليه.
- 3 - مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليها.
- 4 - الموافقة على تسمية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع (18 ٪) من قيمة السهم الاسمي (18 فلس للسهم) وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة في تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية .
- 5 - الموافقة على تسمية مجلس الإدارة بشأن توزيع مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ (30 ألف د.ك) عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
- 6 - الموافقة على التعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات صلة في عامي 2015 و 2016 .
- 7 - إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
- 8 - الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 وتقويض مجلس الإدارة بتحديد أمتامها.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة

**الشركة الكويتية للمصاغة**  
 برج أحمد - شارع الخليج العربي - الدور الخامس  
 خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد إلى الخميس من الساعة 8:30 صباحاً حتى الساعة 1:30 ظهراً  
 هاتف (22464565 - 22464585)

وذلك اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2016/4/3 وحتى موعد إقفاء الأحد الموافق 2016/4/17 وذلك لاستلام  
 - دعوة حضور الجمعية العامة العادية .  
 - استمارات تسجيل حضور الجمعية العامة العادية.

وهي على عدم اكتمال التصاب القانوني بإجلاي إلى موعد آخر يحدد من قبل إدارة الشركة.

**مجلس الإدارة**

## «الخليج» يعلن فائزي سحبوات الدانة اليومية

فسبكون في 5 يناير 2017 وسيختل هذا السحب بتوزيع مليوني الدانة لعام 2016 الذي سيحصل على جائزة بقيمة مليون دينار. كما يمنح حساب الدانة أيضاً العديد من الخدمات المتميزة منها خدمة «بطاقة الدانة للإيداع الحصري» التي تمنح عملاء الدانة حرية إيداع النقود في أي وقت يناسبهم، إضافة إلى خدمة «الحاسبة» التي تمكن عملاء الدانة من حساب ما لديهم من فرص للفوز في سحب الدانة.

**بنك الخليج**  
**GULF BANK**

جائزة قيمتها 1000 دينار لكل فائز منهم خلال أيام العمل. ويتضمن برنامج سحبوات الدانة المجدولة لعام 2016 سحبوات يومية خلال أيام العمل على جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار. بالإضافة

إلى السحب ربع السنوي الثاني الذي سيجري في 30 يونيو على جائزة 250 ألف دينار ثم السحب ربع السنوي الثالث فسباقاً في 29 سبتمبر على جائزة 500 ألف دينار. أما السحب الرابع والأخير

أعلن بنك الخليج في 27 مارس عن الفائزين بالسحبوات اليومية لحساب الدانة خلال الأسبوع من 20 إلى 24 مارس 2016، وقد فاز كل من: عبدالله فهد صالح الفهيد، ونهار حمد فرحان المطيري، ومشعل لفته جابر عبدالله، واحلام طاهر خلف العززي، ومنى غلوم سلالا، وفوزية جابر فهد الششمري، وماهر عبداللطيف خليل بن ناجي، وأميرة محمد بور بهزادي، ووحش خالد علي الرشيد، وصلاح يوسف جابر حسن،